

أثر الأهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة
عمان على العائد وصافي الربح المحاسبي

**The Impact of the Financial Objectives of
Jordanian Commercial Banks Listed on the
Amman Stock Exchange on the Return and Net
Income Accounting**

المدرس الدكتور مهند محمد جاسم التميمي
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المستخلص:

هدف البحث لإختبار أثر الأهداف المالية للبنوك التجارية والمتمثلة بالمتغيرات المستقلة (نمو الودائع، ونمو الإيرادات، وحجم القروض، والاستثمارات)، على المتغيرات التابعة (العائد على الأصول وصافي الربح المحاسبي)، تكون مجتمع البحث من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (13 بنكاً) للفترة الممتدة بين عامي (2012-2016م)، تم استخدام العديد من المقاييس الأحصائية مثل مقاييس النزعة المركزية كالوسيط والانحراف المعياري والتشتت، وكذلك تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات وتحليل الانحدار المتعدد (Pooled Data Regression).

وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج أهمها، أن البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان استطاعت أن تحافظ على تحقيق ربحية موجبة خلال الفترة (2012 - 2016م)، وهو ما يتضح من خلال معدل العائد على الأصول (ROA) وصافي الربح المحاسبي للبنوك، لكن كان هناك تفاوت في الربحية من بنك لآخر ومن سنة لأخرى، كما أظهرت النتائج قدرة البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان على تحقيق معدلات نمو جيدة في حجم الودائع والإيرادات خلال فترة الدراسة مع وجود تفاوت واختلاف في المعدلات بين البنوك.

من خلال النتائج فقد تم صياغة العديد من التوصيات أهمها: من المهم أن تعمل البنوك على زيادة استثماراتها في الموجودات المالية، لما لذلك من أثر في تعزيز وتنويع مصادر الدخل للبنوك التجارية وبما يصب في زيادة إيراداتها وتعظيم ربحيتها، كما تعتبر الودائع مصدراً رئيسياً لأموال البنوك، ولكنها بنفس الوقت تتضمن تكاليف تتمثل بالفوائد المدفوعة للمودعين، وبالتالي فإن أي نمو في حجم الودائع لا بد أن يقابله نمو في التوظيفات المالية للبنوك وذلك لغاية المحافظة على هامش الربح المحقق.

الكلمات الدالة: البنوك التجارية الأردنية، العائد على الأصول، صافي الربح المحاسبي، الربحية.

Abstract:

The aim of the research is to examine the effect of the banks' financial objectives, which are represented by independent variables (deposit growth, revenue growth, loan volume, and investments), on the dependent variables (return on assets and net accounting profit), the research community consists of all Jordanian commercial banks listed on the Amman Stock Exchange (13 Banks), for the period (2012-2016), Numerous statistical measures were used, such as central tendency scales, standard deviation and dispersion, and Pearson correlation coefficient was used to measure the strength of the relationship between variables and multiple regression analysis (Pooled Data Regression).

The results of the study were the following: The Jordanian commercial banks listed on the ASE managed to maintain positive profitability during the period (2012-2016), as evidenced by the return on assets and net accounting profit of the banks. Profitability varied from bank to bank and year to year. The results also showed the ability of Jordanian commercial banks listed on the ASE to achieve good growth rates in the volume of deposits and revenues during the period of study, with different levels and differences between banks.

Through the results, several recommendations were formulated the most important of these is that it is important for banks to increase their investments in financial assets. This has the effect of enhancing and diversifying the sources of income of commercial banks, thus increasing their revenues and maximizing their profitability. Deposits are a major source of bank funds, but at the same time include costs of interest paid for depositors. Therefore, any growth in the volume of deposits must be matched by growth in the financial investments of banks in order to maintain the profit margin achieved.

Keywords: Jordanian Commercial Banks, Return on Assets, Net Accounting Profit, Profitability.

المقدمة.

ارتبط نشوء المصارف وتطوره بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، إذ أن أول شكل من أشكال المصارف ظهر في بلاد الرافدين عام 3500 ق. م. ليس من السهل تحديد الفائدة من المصارف التجارية، إذ تعد المصارف التجارية الأكثر أنتشاراً في العالم من حيث العدد والحجم والتي لها الأثر الواضح في دعم وتمويل العديد من القطاعات التي تسهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية، إذ تقوم المصارف التجارية بتوفير خدمات متطورة لعملائها، وتقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة، أن التمويلات التي تقدمها إلى العديد من القطاعات وخصوصاً القطاع التجاري والذي يسهم من وراء استقطاب المزيد من الاستثمارات المؤسسية والفردية سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

المبحث الاول / منهجية البحث

1-1: مشكلة البحث.

تعد المصارف من أهم الدعامات الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول، أن تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي، والتوزيع الكفء لها في مختلف مجالات الاستثمار وخلق بيئة تشغيلية جيدة، تعتمد المصارف التجارية إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال بأقل تكلفة ممكنة، ثم توظيف هذه الموارد على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تدر أكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبياً، حيث يُمكنها ذلك من تعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى حد ممكن، يواجه قطاع المصارف التجارية المدرجة في بورصة عمان الكثير من التحديات وذلك من خلال المنافسة الحادة بين تلك المصارف وتفاعلها مع المؤسسات المالية والتجارية، أن خلق بيئة جديدة والعمل على رفع مستوى الوعي المصرفي للأفراد في المجتمع والإستعداد لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية وعدم التوقع، لذلك على المصارف تنوع الخدمات المالية التي تقدمها لتكون شاملة لتحقيق أهداف العملاء وأهداف مؤسسي هذه المصارف، ويرتبط نجاح إدارة المصرف بمدى تعظيم ثروة الملاك عن طريق تحقيق أرباح لا تقل قيمتها عن العائد الممكن تحقيقه من خلال الاستثمارات البديلة، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر الأهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان على العائد وصافي الربح المحاسبي؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل لنمو الودائع أثر على معدل العائد على الأصول وصافي الربح المحاسبي؟
2. هل لنمو الإيرادات أثر على معدل العائد على الأصول وصافي الربح المحاسبي؟
3. هل لحجم القروض أثر على معدل العائد على الأصول وصافي الربح المحاسبي؟
4. هل للاستثمارات أثر على معدل العائد على الأصول وصافي الربح المحاسبي؟
5. هل لإجمالي الأصول أثر على معدل العائد على الأصول وصافي الربح المحاسبي؟

1-2: أهمية البحث.

تتبع أهمية البحث إلى أهمية قطاع المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وخصوصاً بعد أن أصبح الأردن عضواً في منظمة التجارة العالمية، لذا أصبح من الضروري الاهتمام بدراسة أداء هذا القطاع والعمل على تحسينها وخصوصاً بعد أن أصبحت المصارف تتحمل المسؤولية الاجتماعية للمساهمة في عملية التنمية بشكل فعال وذلك لقدرتها في جذب أموال المودعين والتي تقوم بدورها بعملية إعادة تدويرها عن طريق التسهيلات التي تمنح للعملاء بشكل قروض بما يحقق الفائدة لهذه الشريحة أو أي مجالات استثمارية أخرى تحقق التنمية، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تحقيق الأهداف المالية للبنوك التجارية لضمان استمرارية هذه البنوك في تحقيق العوائد وزيادة صافي الربح المحاسبي.

1-3: هدف البحث. يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعريف بالبنوك (المصارف) التجارية ونشأتها.
2. إلقاء الضوء على أهم مؤشرات الأداء المالي وتقييم الربحية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
3. إبراز الأهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والمتمثلة بنمو الودائع، ونمو الإيرادات، وحجم القروض، والاستثمارات، وبيان أسس توظيف الموارد المالية للبنوك.
4. قياس وتحليل أثر الأهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان على معدل العائد على الأصول وصافي الربح المحاسبي.
5. الخروج بتوصيات من شأنها زيادة كفاءة وأداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

1-4: فرضية البحث.

بالاعتماد على تساؤلات مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1-4-1: الفرضيات التي تبحث في أثر الأهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان على معدل العائد على الأصول:

- H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأهداف المالية للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان والخاصة ب (نمو الودائع) على معدل العائد على الأصول.
- H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأهداف المالية للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان والخاصة ب (نمو الإيرادات) على معدل العائد على الأصول.

- H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ (حجم القروض كنسبة من الأصول) على معدل العائد على الاصول.
- H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ (الاستثمارات كنسبة من الأصول) على معدل العائد على الاصول.
- H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لاجمالي الاصول على معدل العائد على الاصول.

2-4-1: الفرضيات التي تبحث في أثر الاهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بوصة عمان على صافي الربح المحاسبي:

- H06: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ(نمو الودائع) على صافي الربح المحاسبي.
- H07: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ (نمو الإيرادات) على صافي الربح المحاسبي.
- H08: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ (حجم القروض كنسبة من الأصول) على صافي الربح المحاسبي.
- H09: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ (الاستثمارات كنسبة من الأصول) على صافي الربح المحاسبي.
- H10: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لاجمالي الاصول على صافي الربح المحاسبي.

5-1: أنموذج البحث. تكون نموذج الدراسة من معادلتين رئيسيتين وكما يلي:

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Dep_{i,t} + \beta_2 Rev_{i,t} + \beta_3 Loans_{i,t} + \beta_4 Invest_{i,t} + \beta_6 TA_{i,t} + \varepsilon_t \dots (1)$$

حيث أن:

$ROA_{i,t}$: العائد على الأصول للمصرف i في الفترة t .

$Dep_{i,t}$: نمو الودائع (ودائع عملاء وودائع بنوك ومؤسسات مصرفية) للمصرف i في الفترة t .

$Rev_{i,t}$: نمو الإيرادات (صافي الفوائد والعمولات) للمصرف i في الفترة t .

$Loans_{i,t}$: حجم القروض (تسهيلات ائتمانية) للمصرف i في الفترة t كنسبة من اجمالي الأصول.

$Invest_{i,t}$: الاستثمارات (موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والدخل الشامل)

للمصرف i في الفترة t كنسبة من اجمالي الأصول.

$TA_{i,t}$: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول للمصرف i في الفترة t .

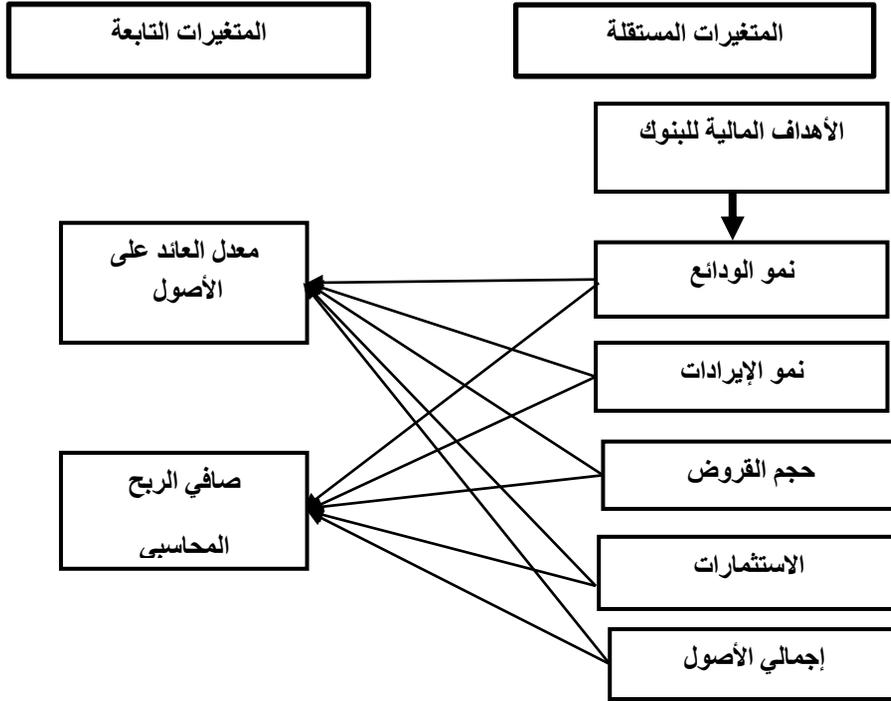
$$NI_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Dep_{i,t} + \beta_2 Rev_{i,t} + \beta_3 Loans_{i,t} + \beta_4 Invest_{i,t} + \beta_6 TA_{i,t} + \varepsilon_t \dots (2)$$

حيث أن:

$NI_{i,t}$: اللوغاريتم الطبيعي لـ صافي الربح للمصرف i في الفترة t .

بأقي المتغيرات كما عُرِفَت سابقاً.

ويبين الشكل رقم (1) نموذج البحث المقترح الذي يمثل المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.



أنموذج الدراسة من اقتراح الباحث مخطط رقم (1)

1-6: مجتمع البحث ومصادرها.

تأسست بورصة عمان في 11 آذار 1999 كمؤسسة مستقلة لا تهدف إلى الربح ومصروح لها بمزاولة العمل كسوق منظم لتداول الأوراق المالية في المملكة، وفي 20 شباط 2017 تم تسجيل بورصة عمان كشركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة وتعتبر شركة بورصة عمان الخلف القانوني العام والواقعي لبورصة عمان. تدار شركة بورصة عمان من قبل مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء ومدير تنفيذي متفرغ يتولى إدارة ومتابعة الأعمال اليومية للبورصة وكما هو موضح وعلى الموقع التالي :

<https://www.ase.com.jo/ar/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9->

[86%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86](https://www.ase.com.jo/ar/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9-)،

تكون مجتمع البحث من جميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان وحسب نشرة المصرف المركزي (<http://www.cbj.gov.jo/>)، والبالغ عددها (13) مصرفاً تجارياً وللفترة الممتدة بين عامي (2012-2016)، حيث توفرت البيانات المالية والخاصة بالقوائم المالية المنشورة في بورصة عمان وذلك من خلال تحليل قائمتي (الميزانية العمومية وقائمة الدخل)، وفيما يلي قائمة باسماء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

1.	المصرف العربي
2.	المصرف الأردني الكويتي
3.	المصرف الاهلي
4.	مصرف الاستثمار العربي
5.	مصرف الاردن
6.	مصرف القاهرة عمان
7.	مصرف المال الاردني
8.	مصرف الاسكان للتجارة والتمويل
9.	مصرف الاتحاد
10.	مصرف المؤسسة العربية المصرفية
11.	المصرف التجاري الأردني
12.	المصرف الاستثماري
13.	مصرف سوسيته جنرال - الاردن

المبحث الثاني / الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1. الإطار النظري:

2-1-1: تعريف البنوك التجارية (المصارف) ونشأتها:

يعتقد البعض أن هناك فرقاً بين مسمى البنك والمصرف، وإن أسم البنك هو أصل الكلمة الإنكليزية (Bank)، أما كلمة مصرف فهي الكلمة العربية للمصرف وهي مأخوذة من أعمال الصرافة أو تداول وتوظيف الأموال وبناء عليه فإن كلمة (مصرف) تعني تلك المنظمة التي تعمل في تجميع كميات الأموال وإستخداماتها في إستثمارات أو إقراض للغير سواء كانت بفائدة أو بدون فائدة (البيوي، 19:2011)، ليس من السهل تعريف المصرف (Bank)، أو العمليات المصرفية بسبب اشتراك بعض المنشآت المالية في أداء العديد من الخدمات التي تؤديها المصارف، مع ذلك يمكن تعريف المصرف التجاري بأنه "منشأة مالية وسيطة تقبل الودائع من الجمهور، وتقرض وتستثمر، وتقدم تشكيلة متنوعة من الخدمات" (الشماع، 15: 2015)، وكذلك فقد تم تعريفها على أنها "منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور، أو منشآت الأعمال أو الدولة بغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو إستثمارها في أوراق مالية محددة" (منصوري، 6: 2010)، وكذلك يمكن تعريف المصرف التجاري على أنها "هي تلك المؤسسات المالية التي تقبل ودائع الجمهور بأنواعها المختلفة وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه وتقوم بمنح القروض القصيرة الأجل" (أحمد، 150: 2008)، كما يمكن تعريف المصارف التجارية من خلال الوظائف التي تقوم بها والخدمات التي تقدمها لعملائها، على أنها "وسطاء ماليون يقدمون الخدمات المالية لوحدات الفائض والعجز" (George, 1994, p 6)، وإذا القينا نظرة سريعة على نشأته هذه البنوك نجد أن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل، العراق القديم وكما كان يعرف ببلاد ما بين النهرين في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوه قبل بأربعة قرون كبداية العمليات التي تزاولها المصارف المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض، (عبد الحليم، وآخرون 2013: 4)، أما خدماتها فتتحد من ثلاثة مصادر رئيسية هي التاجر، والمقرض (المرابي)، والصانغ، فقد كان التاجر يصدر قبل نشوء المصارف حوالات تقبل لدى الغير وتدفع لمصالح طرف ثالث، وذلك على أساس

سمعته ومركزه المالي، أما المقرض فقد كان يعمل على أساس رأسماله ومدخرات الغير المودعة لديه لغرض استخدامها وكان يقرض هذه الأموال للمحتاجين لقاء فوائد مرتفعة وكان يستفيد من الفرق بين أسعار الفائدة التي يدفعها على الودائع لديه وبين ما يفرضه من أسعار على المقرضين، لقد كان المقرض أو المرابي بهذا المعنى مصرفاً صغيراً وكان أيضاً بابلي (عراقي) النشأة، أما الصائغ الذي يقبل ودائع الذهب والفضة لديه مقابل إيصال يحدد بموجبه بما تم إيداعه وكانت هذه الإيصالات تستعمل في سحب الذهب والفضة من قبل المودعين، ثم أخذت بصورة تدريجية في التداول عوضاً عن استعمال العملة في سداد الديون، ثم استعويض عنها بأوامر يصدرها المودعون إلى الصائغ لدفع ودائعهم إلى شخص ثالث، وكان هذا مولد الشيك (الشماع، 2015: 17-18).

2-1-2: مؤشرات الأداء المالي وتقييم الربحية للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

هناك العديد من المؤشرات المهمة التي تساهم في تقييم الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان وكما يلي (العاني، 2010: 75-82):

1. ربح السهم الواحد: ويقاس هذا المؤشر بقسمة صافي الربح (بعد الضرائب) على عدد الأسهم المتداولة، ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة نصيب السهم الواحد من صافي الأرباح، حيث تقيس حصة السهم من الأرباح نتيجة لتوظيف الموارد الاقتصادية للمصرف، فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على أداء أفضل.

2. القيمة السوقية إلى ربح السهم الواحد: أي مضاعف ربح السهم الذي يستخدم في تحديد القيمة العادلة للسهم العادي، وتقييم جاذبية الاستثمارية، ومعادلة هذه النسبة هي (سعر الإغلاق ÷ ربح السهم الواحد). فالقيمة السوقية (Market Value): تمثل القيمة التي يباع فيها السهم في بورصة الأسهم، وقد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الاسمية للأسهم (Par Value)، والتي تمثل القيمة المدونة على قيمة السهم، وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس، أو القيمة الدفترية (Book Value)، وتمثل حقوق الملكية أي رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة.

3. القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: أن نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية التي تزيد على الواحد الصحيح تمثل مؤشراً على قدرة المصرف على تحقيق عوائد وأرباح بأعلى من المعدل السائد في السوق عند نفس مستوى المخاطرة، تعكس القيمة الدفترية حقوق المساهمين، فكلما ارتفعت القيمة الدفترية للسهم دل ذلك أن لأرباح المصرف واحتياطياته قد ارتفعت، وتشكل النسبة المنخفضة حافزاً للاستثمار، فقد تكون النسبة المرتفعة ناتجة عن المبالغة في القيمة السوقية، كما وتعد إحدى نسب السوق وتعطي هذه النسبة مؤشراً عن أوضاع المصرف وتقييمه من قبل المستثمرين في السوق المالي، فكلما زادت هذه النسبة عن (100%) كلما كان المصرف واعداً في أدائه وربحيته، أما إذا كانت النسبة منخفضة أقل من (100%) فتكون عندها فرص تقدم المصرف وتطور أدائه ضئيلة.

4. العائد على الاستثمار: لكل استثمار وجهان، وجه يمثل العوائد التي سوف تتحقق من هذا الاستثمار والوجه الآخر المخاطر التي سيتعرض لها المستثمر عندما يربط أمواله في هذا الاستثمار، يكاد يكون مؤشر العائد على الاستثمار أشهر المؤشرات المالية، فهو يمثل العلاقة بين الأموال المكتسبة (الأرباح أو الخسائر) والأموال المستثمرة (متوسط الموجودات). ويمكن تعريف العائد على الاستثمار بأنه الدخل المتحقق من

الاستثمار سنوياً على شكل نسبة من إجمالي الاستثمار، وعادة يحصل المستثمر في الأسهم أو صناديق الاستثمار على العائد من استثماره عندما تقوم هذه الأدوات الاستثمارية بتوزيع أرباح سنوية، فمؤشر العائد على الاستثمار يقيس الربح المتوقع عن كل دينار مستثمر في الأصول، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصرف أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى، وبالنتيجة يكون أدائه أفضل، كذلك فقد ورد تعريفه في معجم أبو غزالة للمحاسبة والأعمال على أنه "مقياس يعبر عن قدرة الموجودات على تحقيق دخل معبر عنه كنسبة، وهذه النسبة تكشف ربحية المصرف في عملياتها التشغيلية وغير التشغيلية، وهي بذلك تعمل كمقياس لفاعلية ونشاط الإدارة ويستخرج العائد على الاستثمار بقسمة صافي الربح على متوسط قيمة إجمالي الموجودات" (معجم أبو غزالة للمحاسبة والأعمال، 2010: 364).

5. العائد على حقوق المساهمين: هي نسبة أخرى من نسب الربحية أو الأداء المالي، والتي تقيس ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه، أي العائد المتوقع للمساهمين من استثماراتهم في المصرف، فكما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصرف أفضل بالنسبة لمالكي هذا المصرف، والأمر الذي يدل بالتالي على أداء أفضل، ويحسب العائد بالمعادلة التالية: (صافي ربح الفترة $\times 100$) \div (حقوق المساهمين).

6. العائد على رأس المال المدفوع: هو العائد على رأس المال الذي اكتتب فيه المساهمون ويتم حسابه بالمعادلة التالية: (صافي ربح الفترة $\times 100$) \div (رأس المال المدفوع).

كذلك يقوم البنك المركزي الأردني باستخدام النسب الكمية في تقييم ربحية المصارف في الجهاز المصرفي الأردني وكما يلي حسب تعليمات البنك المركزي الأردني: (البنك المركزي الأردني، 1998: 7).

أ- العائد على حقوق الملكية: حيث يقصد بالعائد صافي الربح بعد الضريبة، أما حقوق الملكية فتشمل جميع عناصر رأس المال.

ب- العائد على الموجودات: حيث يقصد بالموجودات جميع موجودات المصرف.

ج- العائد على الأصول المدرة للدخل: حيث تشمل الأصول المدرة للدخل جميع الأصول مخصص منها الأصول التي لا تحقق عائد مثل (النقد في الصندوق الإلزامي لدى السلطة الرقابية إذا كانت لا تدفع عليها فوائد، بنود مدينة برسم التحصيل، أصول ثابتة).

د- العائد على السهم.

2-1-3: الأهداف المالية للبنوك ومواصفاتها وتوظيف الموارد المالية.

يعرف الأداء المالي على أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفاعلية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية" (حفصي، وآخرون، 2014: 24)، ومن خلال هذا التعريف نرى أن الأهداف المالية المخطط لها لا تتحقق إلا بتكامل جميع الأنشطة داخل المصرف وأن تكون متممة بالوضوح والمرونة وإذا ما كانت هذه الأهداف تتصف بالوضوح والواقعية كلما كان تحقيقها أسهل، وهذا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ويرتبط نجاح إدارة المصرف في تحقيق أهدافه بمدى قدرة المصرف على توفير الهيكل المالي القوي (هيكل المطلوبات) أي مصادر التمويل وهيكل (الموجودات) أي استخدامات

الأموال، والقادر على استيعاب التغيرات التي قد تطرأ على التزاماته الحالية والمستقبلية وما يترتب عليها من خسائر إن لم تستطع موجوداته على الإيفاء بهذه الالتزامات (أبو زعيتر، 2006: 18)، أما المواصفات الأساسية للأهداف فيجب أن تكون مترابطة وتسمى (SMART) أو (خمسـة "م") وكما يلي: (الشماع، 2015: 585).

أولاً: محدودة (م) (Specific, S)، إذ يساعد ذلك على تحديد أنواع الأنشطة والفعاليات، وتوضيح الإمكانيات والمستلزمات المطلوبة. ثانياً: مقاسة (م) (Measurable, M)، لا بد أن تكون الأهداف قابلة للقياس، حتى يمكن التأكد من تحقيقها وكذلك مدى الابتعاد عنها، بهدف تصحيح الأداء. ثالثاً: متفق عليها (م) (Agreed upon, by Every One Involved)، من المهم أن تكون هذه الأهداف قد نوقشت في حوار مفتوح، وقد تم الاتفاق عليها واعتمادها. رابعاً: متوقعة التحقق (م) (Realistic, R) أو واقعية، بحيث يمكن تقادي الأهداف المثالية أو المبالغ في مستوياتها، لكي يمكن توقع تحقيقها. خامساً: مجدولة (م) (Timebound, T) بحيث يتم تحديد مراحل التنفيذ، وتحديد وقت مناسب لانجاز كل مرحلة منها.

أن تقدير الحاجة لرأس المال المصرفي في ضوء نمو موارده وقدرته على توليد الأموال لتحقيق أهدافه في ضوء الخطط والبرامج الموضوعه، حيث يمكن تقسيم الأهداف المالية للبنوك إلى ما يلي (الشماع، 2015: 582):

- أ- **نمو الودائع:** تعني الودائع (Deposit) "ما هي الا ديون مستحقة لأصحابها وعلى ذمة المصارف وهذه الديون تعد نقوداً ويمكن استخدامها لأبراء الذمم أو الديون في نفس الوقت" (الشمري، 2008: 342)، وتعتبر الودائع أهم مصادر التمويل للمصارف التجارية وهي تحرص دائماً على تمتيتها، كما تشجع هذه المصارف الأفراد على الإيداع لديها، وإن كان ليست كل الودائع يحصل أصحابها على فوائد (دغيم، 1989: 58).
- ب- **نمو الإيرادات:** الإيراد يمثل الجانب الإيجابي من معادلة تحديد الربح وذلك بمقابلة الإيرادات مع المصروفات التي تحدد (معادلة) صافي الربح وتقاس الإيرادات بمقدار الزيادة في أصول المنشأة أو النقصان في مطالبيها أو الاثنتين معاً (جربوع، 2001: 102)، ومن الجدير بالذكر أن الفوائد الدائنة لمصارف التجارية تشكل العمود الفقري إذ تشكل ما يعادل 70-80% من إجمالي الإيرادات (سعادة، وآخرون، 2012: 230).
- ت- **القروض:** تعرف "القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة" (القرويني، وآخرون، 2011: 2)، أن سيولة المصرف تعتبر جيدة مادام أن أمواله يتم إستغلالها في قروض قصيرة الأجل، وحسب بعضهم فإن القروض القصيرة الأجل يجب ألا يتجاوز أجلها مدة سنة وأن تكون موسمية ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة ولا يجب أن تنصرف إلى تكوين رؤوس أموال أو المساهمة في المشروعات، أي أن تكون لها طبيعتها التجارية والمتعلقة بحركة تداول البضاعة، وتنصرف إلى الأوراق التجارية مثل: الكمبيالة أو السند الإذني أو الإعتمادات المستندية، ولذلك تسمى قروضا تجارية، وهي ما يطلق عليها نظرية القرض التجاري (Commercial Loan Theory) (شيحة، 1998: 131).

ث- الإستثمارات: تنقسم الاستثمارات التي تستخدم المصارف الأموال فيها إلى نوعين؛ هما استثمارات قصيرة الاجل والتي لا تتجاوز السنة الواحدة حيث تستخدم في الغالب كاحتياجات ثانوية، لتعزيز سيولة المصرف، لمواجهة المسحوبات وتحقيق العائد، أما الاستثمارات طويلة الاجل، حيث يستخدم المصرف أمواله لتحقيق العائد المناسب مع مخاطر الاستثمار (الشماع، 2015: 21)، يجب على المصارف التجارية عدم اقتصر عمليات المصرف على القروض التجارية بل يجب عليها الإستثمار في السوق المفتوحة وتدعيم محفظة الأوراق المالية، وفي حالة مطالبة أصحاب الودائع بسحب أموالهم (وهي المشكلة الأساسية التي يحاول المصرف التجاري تجنبها) فإن مركز المصرف التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل، وقدرته على بيع أو إعادة خصم الأوراق المالية التي بحوزته، أو تسييل بعض الأصول للمحافظة على مستوى سيولة جيد وتدعيم مركزه المالي وهو ما يطلق عليها بنظرية إمكانية التحويل (The Shiftability Theory)، إذن فإن أساس هذه النظرية هو أن سيولة المصرف التجاري تعتبر جيدة طالما أن لديه أصولا يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة، هذه المرونة في التحويل تتوقف على حجم وتنوع الأصول والإستثمارات والعمليات التي يقوم البنك (منصوري، 2010: 11-12).

أن مشكلة الإدارة هي كيفية استغلال مواردها (موجودات المصرف) في تحقيق الارباح، لذلك كانت المصارف في اربعينيات وخمسينيات القرن الماضي تتمتع بأرصدة كبيرة من الأموال ذات التكاليف المتدنية في شكل ودائع تحت الطلب وودائع توفير، لذلك انحسر التركيز على إدارة الموجودات دون الانشغال بجانب المطلوبات، (عبدالله، 1995: 93)، لذلك تراعى الإدارة عند توظيفها لمواردها ثلاثة أسس رئيسية تستهدفها وتهتدي بها (Bedi & Hardikar, 1996: 24):

1. الربحية: يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المشروعات لكافة أنواعها المالية وغير المالية، غير أن تعظيم الأرباح في المؤسسات التي تتخذ من الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين عملا لها تقيده اعتبارات عديدة، بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى الاعتيادية التي تقيد المشروعات الأخرى، فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحوه الاستخدام الآمن للأموال، وضمان حقوق المودعين قيود إضافية تحد من فكرة المؤسسات المالية على تعظيم الأرباح. (محيسن، 1994: 21)، لذلك تمثل الربحية العلاقة بين الأرباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، هدفاً تتطلع لتحقيقه إدارات المصارف لكونه مقياساً للحكم على كفاءتها وفعاليتها في استخدامها لمواردها، فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، وبالتالي تعتبر مؤشراً لأداء إدارة البنك التجاري. (سويلم، 1998: 276).

2. السيولة: تعد السيولة من أهم السمات التي تميز عمل المصارف التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، وتكتسب السيولة في المصارف التجارية أهمية خاصة حيث تكون التدفقات النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، وهذا الموقف يشكل تحد لإدارة المصرف، حيث يتوجب عليها العمل على تعزيز سيولتها النقدية وذلك من خلال توفير نقد كاف لدية يلائم حجم المسحوبات من قبل المودعين ويلبي في نفس الوقت طلبات الاقتراض المقدمة من قبل العملاء، وتأتي سيولة الموجودات من مصدرين أساسيين هما:

- أ- **الاستحقاق**: فكلما قصر استحقاق الأصل زادت سيولته فأذونات الخزينة مثلا تعتبر أكثر سيولة من القروض قصيرة الأجل لكون مدتها قصيرة (عبد الفتاح، 1994: 47).
- ب- إمكانية بيع الأصل: حيث تعتبر إمكانية بيع الأصل في السوق الثانوي المصدر الأخر لسيولة الموجودات، فالسندات أكثر سيولة من القروض وذلك لإمكانية بيعها في السوق الثانوي بدون خسارة. (أبو زعيتر، 2004: 44).

3. **الضمان**: يتسم رأس مال المصرف التجاري بالصغر، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمارات، فالمصرف لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا ازدادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك (هندي، 1996: 5)، لهذا يكتسب السعي نحو ضمان استثمارات المصرف أهمية خاصة تختلف جوهرياً عن السعي نحو الضمان في أي مؤسسات ومشاريع أخرى فالمصارف تستخدم أموال الغير في عمليات التمويل والاستثمار، لذلك فهي معنية بكسب ثقة عملائها المودعين لحفزهم على الاستمرار في الإيداع لديه دون تعرض ودائعهم للخطر.

2-1-4: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك.

- هناك بعض السياسات المحاسبية التي تتبعها المصارف وتلتزم بها للمحافظة على بقائها واستمرارها وهي تؤثر بشكل أو بآخر في مقدار الربحية التي تحققها ومنها، (أحمد، وآخرون، 2005، ص345-346):
1. رغبة المصرف في تدعيم مركزه المالي وذلك عن طريق تدعيم الاحتياطيات الحرة والمخصصات التي تواجه مخاطر معينة.
 2. التزام المصرف جانب الامان في اتخاذ قراراته التمويلية.
 3. تغيرات اسعار الفائدة وهي من أهم العناصر التي تتحكم في حجم ارباح المصرف ولا يمكن فصلها عن قرارات التمويل، إذ انها تعد جزءاً من هذا القرار وقد ازدادت أهمية هذا العنصر في الآونة الاخيرة نتيجة التقلبات السريعة في أسعار الفائدة.
 4. رغبة المصارف في توفير السيولة في موجوداتها وهذا يشكل احدى المردودات السلبية لربحية البنك وذلك لتقاطع الربحية مع السيولة.
 5. رغبة المصرف في تقليل المخاطر الناتجة عن سحب الودائع ورغبتها في زيادة موارد المصرف، بحيث تضمن استمرارها في مزاوله نشاطها وليس ثمة شك في أن أطمئنان المودعين على ودائعهم تعد نتيجة حتمية لتدعيم المركز المالي للمصرف.

2-1-5: الربح المحاسبي ومؤشرات الربحية والكفاءة.

أن للربحية مفهوم محاسبي وآخر اقتصادي، فمن الناحية المحاسبية "هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات المتحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة"، وبالتالي فالربح في المفهوم المحاسبي يحسب من خلال طرح التكاليف التي أنفقت من أجل الحصول على

الإيرادات خلال نفس الفترة الزمنية، وهو ما يعرف في علم المحاسبة بمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف (أبو زغير، 2004: 69)، أما من الناحية الاقتصادية "فهو عبارة عن العائد الذي يحصل عليه المشروع مطروحاً منه التكاليف الصريحة والضمنية" (Mankiw, 2001: 277)، أن قدرة المصرف على تحقيق الإرباح وقياسها سوف يضمن استمرار هذه المصارف في المنافسة، وعادة ما تقاس تلك القدرة من خلال مجموعة من المؤشرات يطلق عليها اسم مؤشرات الربحية والتي يتم حسابها سنوياً، ومن أهم هذه المؤشرات: (أحمد، وأخرون، 2005: 348-355).

1. معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity): ويقاس هذا المؤشر معدل العائد عن استثمار أموال المالكين، وأن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفوء، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلاً للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض ويتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال (Hempel & Simonson, 1999: 63)

$$\text{(صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{حقوق الملكية)} \times 100$$

2. معدل العائد على الودائع (Return On Deposits): ويتم حسابة من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الودائع، ويشير هذا المعدل إلى مدى قدرة المصارف على تكوين الإرباح من الودائع التي توفيق في الحصول عليها.

3. معدل العائد على الأموال المتاحة (Return On Resources): يقاس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والودائع، وأن ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف في تحقيق العوائد من توظيف الأموال في الموجودات المربحة ويقاس وفق المعادلة التالية: (الحميري، 2005: 22).

$$\text{(صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{حقوق الملكية} + \text{الودائع)} \times 100$$

4. معدل العائد على الموارد المتاحة (Return On Total Financial): ويتم قياسته من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الموارد المتاحة، ويبين هذا المعدل نسبة صافي الأرباح المتحققة إلى مجموع المطلوبات.

5. معدل القوة الإيرادية الأساسية (Basic Earning Power Ratio): يتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي الربح قبل الضريبة والفوائد المستحقة على مجموع المطلوبات، وعليه فإن مقام هذا المعدل يعكس الموارد التي حصل عليها المصرف من كافة الاطراف، أما البسط فيشير إلى العائد الذي حققته الاستثمارات التي وجهت إليها تلك الموارد .

أما مؤشرات الكفاءة أو تحليل الكفاءة في البنوك فهناك مجموعة من النسب يطلق عليها أسم نسب توظيف الأموال، وذلك لان توظيف الأموال أفضل من تركها في الخزينة، وأن استثمار الأموال في القروض أفضل من استثمارها في الأوراق المالية، وفيما يلي بعض لهذه المؤشرات: (منصوري، 2010، ص 88-89).

1. **معدل توظيف الودائع:** يقصد بمعدل توظيف الودائع نسبة الإستثمارات المالية المتمثلة في القروض والأوراق المالية إلى مجموع ودائعه، حيث يتم حسابها كما يلي:

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \text{(القروض} + \text{الأوراق المالية)} \div \text{مجموع الودائع}$$

ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة المصرف في تزطيف ودائعه في استثمارات تتولد عنها عوائد، وترجع أهمية قياسه إلى أن الودائع تدفع عنها فوائد وما لم تستغل استغلالاً فعالاً، فسيكون لذلك آثاراً غير مرغوبة على صافي الأرباح المتولدة، ويفيد هذا المعدل في معرفة سياسة المصرف هل هي توسعية أو انكماشية (هندي، 1996: 430).

2. معدل توظيف الموارد التقليدية: يقصد بالموارد التقليدية الودائع وحقوق الملكية (رأس المال)، اللذان يمثلان حتى اليوم المصدران الرئيسيان للأموال في كثير من المصارف، ويتم قياس هذا المعدل بقسمة مجموع الإستثمارات المتمثلة في القروض والأوراق المالية على مجموع الموارد التقليدية، وترجع أهمية إدراج أموال الملكية ضمن مقام المعادلة السابقة إلى أن المصرف يدفع عنها عائد يزيد بكثير عن العائد الذي يدفعه على الأموال الأخرى التي يحصل عليها من المصادر الأخرى، ومن ثم يصبح من الضروري التأكد من كفاءة توظيف تلك الأموال.

3. معدل توظيف الموارد المتاحة: بتوسيع المصارف لآفاق جديدة لتنمية مواردها المالية تم لها الإستفادة من موارد جيدة كشهادات الإيداع القابلة للتداول، ولما كانت هذه الموارد غير مجانية فإنه ينبغي توجيهها في إستثمارات مريحة، حيث يشير البسط إلى مجموع القروض والأوراق المالية، أما المقام فيمثل مجموع الودائع وحقوق الملكية والقروض.

4. نسبة القروض إلى مجموع الودائع: تبين النسب السابقة مجموع التوظيفات دون التفرة بينها، لكن الإستثمارات تتفاوت من حيث العائد المتولد عنها، فالقروض يتولد عنها عائد يفوق على إستثمارها في الأوراق المالية، لذى يصبح من الضروري قياس العائد لكل نوع من أنواع الإستثمار، ونطرح هنا مؤشر القروض على الودائع أو كما يسمى بمعدل التحويل أو معدل إقراض الودائع، وهو نتاج القروض على الودائع.

5. نسبة الإستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع: يمكن إيجاد نسبة القروض إلى الودائع بطرح نسبة القروض إلى الودائع من نسبة معدل توظيف الودائع، بحيث يتكون البسط من الأوراق المالية، أما المقام فيتكون من الودائع.

2-2: الدراسات السابقة.

1. (عميرة، 1992)، بعنوان "كفاءة البنوك التجارية في الأردن من منظور جزئي"، شملت هذه الدراسة كافة البنوك المرخصة العاملة في السوق الأردني خلال السنوات (1979-1991)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى القيام بدراسة تحليلية للمصارف العاملة في الأردن خلال السنوات المذكورة، للتعرف على كفاءتها وأدائها وكيفية توظيف الأموال المتاحة لها في خدمة الاقتصاد الأردني، وقد خلصت الدراسة إلى أن سبب زيادة تعثر المصارف العاملة في الأردن يعود لضعف رقابة المصرف المركزي، وأن هناك ارتفاعاً في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى غالبية البنوك.
2. دراسة (غانم، 2000) بعنوان "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية (1978-1998)" هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (1978-1998)، وتحديد أهم العوامل التي أثرت على أدائها. حيث اعتمد الباحث على أدوات التحليل المالي للتعرف على أداء المصارف محل

الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في أداء المصارف التجارية الأردنية خلال السنوات (1982-1992) وتحسناً طفيفاً لهذا الأداء خلال السنوات (1993-1998) مقارنة مع مستوى الأداء في السنوات (1978-1982).

3. دراسة (الرشدان، 2002)، بعنوان "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية"، هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية وقد شملت عينة الدراسة على كل من المصرف العربي ومصرف الأردن والمصرف والأردني الكويتي وقد هدفت هذه الدراسة إلى حديد وقياس أثر كل من (الرافعة المالية وتكلفة الودائع والسيولة وحجم المصارف ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال) على ربحية هذه المصارف، وقد توصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية تلك المصارف، حيث أن زيادة الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفاً جداً بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، بينما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحية المصرف العربي ومصرف الأردن وذلك بسبب ارتفاع كفاية رأس المال لدى المصرفين، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من المصرف العربي والمصرف الأردني الكويتي وكانت ذات تأثير سلبي على ربحية مصرف الأردن وقد كان لحجم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

4. دراسة (كرومه، 2010) بعنوان "دور التحليل المالي في رفع كفاءة العمل المصرفي واتخاذ قرارات الائتمان والتمويل- دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري"، حيث هدفت هذه الدراسة لدراسة أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي على اعتبار أن الائتمان المصرفي هو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثيرات متشابكة الأبعاد وعلية يتوقف نمو الاقتصاد وارتفاعه، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها، ان المصرف التجاري السوري يركز في الدرجة الأولى على الضمانات، حيث تعتبر الضمانات بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو حماية من مخاطر معينة يتعرض لها المصرف عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان، أما أهم التوصيات التي توصل إليها البحث ضرورة دراسة محتوى السياسات الائتمانية في المصارف التجارية من وقت لآخر وإجراء التغييرات المطلوبة وبما تتلاءم مع تعليمات المصرف المركزي.

5. دراسة (Mashhour & Zaatreh, 2008)، بعنوان "Framework for Evaluating the Effectiveness of Information Systems at Jordan Banks: An Empirical Study" هدفت الدراسة إلى التعرف على كيف أن الاستثمار في نظم المعلومات في البنوك التجارية الأردنية يساهم في فاعلية نظم المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى القيام بقياس العوامل التي تحدد فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الرئيسية في الأردن، تكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (12) مصرفاً، وقد توصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية تؤثر وبشكل كبير على أداء تلك البنوك وأنها تؤثر على مستوى التنافسية بين البنوك عينة الدراسة.

المبحث الثالث / الجانب التطبيقي

3-1. منهجية الدراسة:

3-1-1: أسلوب الدراسة: تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لقياس أثر المتغير المستقل (الأهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بوصة عمان والمتمثلة في نمو الودائع، ونمو الإيرادات، وحجم القروض، والاستثمارات، وإجمالي الأصول)، والمتغير الضابط (إجمالي الأصول) على المتغيرات التابعة (العائد على الأصول وصافي الربح المحاسبي).

3-2: نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة.

3-2-1: الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة: يبين الجدول رقم (1) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، وبناءً عليه يمكن ملاحظة ما يلي:

جدول رقم (1) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	ROA	NI	DEP	REV	LOAN S	INVE ST	TA
Mean	0.01282	7.40398	0.10914	0.05954	0.46790	0.01573	9.34463
Median	0.01371	7.37741	0.06305	0.04387	0.47798	0.01314	9.30628
Maximum	0.02047	8.53936	0.74789	0.58020	0.62236	0.05528	10.41262
Minimum	0.00054	6.02893	-0.20793	-0.17010	0.31477	0.00021	8.68077
Std. Dev.	0.00454	0.47795	0.17786	0.10339	0.06996	0.01261	0.40084
Skewness	-0.64620	0.02863	1.57391	1.89337	-0.12588	0.96348	1.26588
Kurtosis	3.01540	2.80148	6.01367	11.28808	2.27794	3.82551	4.40211
Jarque-Bera	4.52437	4.42658	51.43395	224.87750	1.58371	11.90217	22.68408
Probability	0.10412	0.10870	0.00000	0.00000	0.45300	0.00260	0.00001
Observations	65	65	65	65	65	65	65
Cross sections	13	13	13	13	13	13	13

يبين الجدول رقم (1) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- بلغ متوسط العائد على الأصول (ROA) 1.28%، وقد تراوحت نسبة هذا العائد من 0.054% إلى 2.047%، وبانحراف معياري يبلغ حوالي 0.0045، وهذا يعكس وجود تذبذب كبير في نسبة العائد على الأصول للبنوك عينة الدراسة. وفيما يتعلق بتوزيع المتغير طبيعياً تشير إحصائية (Jarque - Bera) وأهميتها إلى أن توزيع المتغير يعتبر طبيعي.

- بلغ متوسط الربح المحاسبي (NI) 7.403 لوغاريتم، والذي تراوح من 6.028 إلى 8.539، وبإنحراف معياري بلغ 0.477 لوغاريتم. وفيما يتعلق بتوزيع المتغير طبيعياً تشير إحصائية (Jarque - Bera) وأهميتها إلى أن توزيع المتغير يعتبر طبيعي.
- بلغ متوسط نمو الودائع (ودائع عملاء وودائع بنوك ومؤسسات مصرفية) (DEP) 10.9%، وقد تراوحت نسبة النمو من (-20.7) % إلى (74.7) %، وبإنحراف معياري بلغ 0.177، مما يعكس تفاوت نمو الودائع من مصرف لآخر ومن سنة لأخرى.
- بلغ متوسط نمو الإيرادات (صافي الفوائد والعمولات) (REV) حوالي 0.059%، وقد تراوحت نسبة نمو الإيرادات من (-0.17) % إلى (0.58) %، وبإنحراف معياري بلغ 0.103، مما يعكس وجود تفاوت واختلاف كبير في مستوى نمو الإيرادات بين البنوك التجارية الأردنية.
- بلغ متوسط حجم القروض (تسهيلات ائتمانية) كنسبة من إجمالي الأصول (LOANS) 46.79 %، والذي تراوح من (31.47) % إلى (62.23) %، وبإنحراف معياري بلغ 0.069.
- بلغ متوسط الاستثمارات (موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والدخل الشامل) كنسبة من إجمالي الأصول (INVEST) حوالي 1.57 %، وقد تراوح متوسط هذه النسبة من (0.02) % إلى (5.52) %، وبإنحراف معياري بلغ 0.012، مما يعكس تفاوت حجم الاستثمارات من مصرف لآخر ومن سنة لأخرى.
- بلغ متوسط إجمالي الأصول (TA) حوالي 9.344 لوغاريتم، وقد تراوحت نسبة هذا المتوسط من 8.680 إلى 10.412، وبإنحراف معياري بلغ 0.400 لوغاريتم.

3-2-2: نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يبين الجدول رقم (2) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson). ومن خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة تعتبر منخفضة نسبياً ولا تتضمن أي ارتباطات مهمة، حيث بلغ أعلى معامل ارتباط 45.2% بين نسبة القروض ونسبة الاستثمارات، في حين كانت باقي معاملات الارتباط أقل من ذلك. وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة، وبالتالي عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين تلك المتغيرات، حيث أنها كانت أقل من 80% (Guajarati, 2004, 359).

جدول رقم (2) مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

	ROA	NI	DEP	REV	LOANS	INVEST	TA
ROA	1						
NI	0.469663	1					
DEP	-0.10703	-0.36719	1				
REV	-0.07578	-0.10326	0.431829	1			
LOANS	0.018651	-0.14658	-0.31016	-0.08975	1		
INVEST	0.432208	0.264106	-0.28995	-0.17876	0.451746	1	
TA	-0.01933	0.841853	-0.40829	-0.14156	-0.14082	0.115122	1

3-2-3-: نتائج تحليل الانحدار المشترك:

لإختبار فرضيات الدراسة تم إجراء التحليل الاحصائي باستخدام تحليل الانحدار لغرض بيان مدى وجود أثر للأهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان على صافي الربح المحاسبي.

3-2-3-1: نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الأول.

لتحقيق أهداف الدراسة والمتمثلة أساساً في معرفة أثر الأهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان على معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية، تم استخدام أسلوب تحديد الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) وذلك نظراً لملائمة هذا الأسلوب لطبيعة بيانات الدراسة والتي تحتوي على سلسلة زمنية تغطي الفترة (2012-2016). ويبين الجدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة، حيث يمكن من خلال هذا الجدول استنتاج ما يلي:

- كان لنمو الودائع أثراً سالباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) على معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وهذا يعني أن ارتفاع نمو الودائع يخفض من معدل العائد على الأصول للبنوك، وتعتبر هذه النتيجة منطقية ومتوافقة مع ما هو متوقع وذلك نظراً لأن البنوك تقوم بدفع فوائد على الودائع الموجودة لديها، لذا فإن ارتفاع الودائع سيزيد من الكلف التي تتحملها البنوك وهو ما يخفض من صافي أرباح المصرف.
- كان لنمو الايرادات أثراً موجباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) على معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وهذه النتيجة أيضاً تتوافق مع ما هو متوقع لأن ارتفاع الايرادات يؤدي لزيادة معدل العائد على الأصول للبنوك.
- كان لحجم القروض (تسهيلات ائتمانية) كنسبة من اجمالي الأصول أثراً سالباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) على معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وهذا يعني أن ارتفاع القروض يخفض من معدل العائد على الأصول للبنوك. وعلى الرغم من أن هذه النتيجة تخالف ما هو متوقع لأن القروض تعتبر من أهم التوظيفات المالية للمصرف وارتفاعها سيساهم في زيادة أرباح المصرف، إلا أن هذه النتيجة قد تعكس العديد من الامور من أهمها ارتفاع التنافسية بين البنوك وهو ما يدفع البنوك لتخفيض نسبة الفائدة لجذب العملاء وزيادة محفظة القروض لديها.

كان لنسبة الاستثمارات إلى اجمالي الأصول أثراً موجباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) على معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وهذه النتيجة تتفق مع ما هو متوقع لأن الاستثمارات تعطي عوائد من شأنها أن تزيد من ربحية المصرف وبالتالي تزيد من معدل العائد على الأصول.

- كان لاجمالي أصول المصرف أثراً سالباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) على معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وهذا يعني أن ارتفاع أصول المصرف يخفض من معدل العائد على الأصول للبنوك نظراً لأنه كلما زاد حجم الأصول ستزيد التكاليف المرتبطة بها كمصاريف الإهلاك والصيانة وغيرها وبالتالي يخفض من معدل العائد على الاصول.

- بلغت القوة التفسيرية المعدلة (Adjusted R-Squared) للمتغيرات المستقلة حوالي 89%، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 89% من التغير في معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الاردنية المدرجة في بوصة عمان.
- كانت قيمة إحصائية (Durbin-Watson) (1.93403) وهي قريبة من القيمة المثلى (2)، مما يشير لعدم وجود مشكلة الارتباط المتسلسل في قيم المتغير التابع.
- تشير إحصائية (F-statistic) ومستوى أهميتها (Prob. (F-statistic)) إلى أن النموذج الأول في هذه الدراسة يصلح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

جدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار المشترك لنموذج الدراسة الأول

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Dep_{i,t} + \beta_2 Rev_{i,t} + \beta_3 Loans_{i,t} + \beta_4 Invest_{i,t} + \beta_6 TA_{i,t} + \varepsilon_t$$

Regression Summary			
Dependent Variable: ROA			
Method: Pooled EGLS (Cross-section weights)			
Sample: 2012- 2016			
Included observations: 5			
Cross-sections included: 13			
Total pool (balanced) observations: 65			
White diagonal standard errors & covariance (no d.f. correction)			
Coefficients			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	0.04051	4.99308	0.00000
DEP	-0.00308	-2.06403	0.04340
REV	0.00410	2.10676	0.03940
LOANS	-0.01004	-3.25499	0.00190
INVEST	0.20763	6.97413	0.00000
TA	-0.00279	-3.21587	0.00210
Regression Statistics			
R-squared		0.89833	
Adjusted R-squared		0.88971	
S.E. of regression		0.00383	
Durbin-Watson stat		1.93403	
F-statistic		104.2578	
Prob. (F-statistic)		0.00000	

3-2-3: نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الثاني.

يبين الجدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الثاني، وبناءً عليه:

- كان لنمو الودائع أثراً سالباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) على صافي الربح المحاسبي للبنوك التجارية الاردنية المدرجة في بوسة عمان، وهذا يعني أن ارتفاع نمو الودائع يخفض من الربح المحاسبي للبنوك.
- كان لنمو الإيرادات أثراً موجباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) على صافي الربح المحاسبي للبنوك التجارية الاردنية المدرجة في بوسة عمان، وهذه نتيجة طبيعية لأن ارتفاع الإيرادات يؤدي لزيادة صافي الربح المحاسبي للبنوك.
- كان لحجم القروض (تسهيلات ائتمانية) كنسبة من إجمالي الأصول أثراً سالباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) على صافي الربح المحاسبي للبنوك التجارية الاردنية المدرجة في بوسة عمان، وهذا يعني أن ارتفاع القروض يخفض من صافي الربح المحاسبي للبنوك.
- كان للاستثمارات (موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والدخل الشامل) كنسبة من إجمالي الأصول أثراً موجباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) على صافي الربح المحاسبي للبنوك التجارية الاردنية المدرجة في بوسة عمان، وهذه نتيجة طبيعية لأن الاستثمارات تعطي عائد وهذا العائد بدوره يؤدي لزيادة صافي الربح المحاسبي للبنوك.
- كان لحجم أصول المصرف أثراً موجباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) على صافي الربح المحاسبي للبنوك التجارية الاردنية المدرجة في بوسة عمان، وهذا متوقع نظراً لأنه كلما زاد حجم الأصول ارتفعت نسبة التشغيل وبالتالي زيادة صافي الربح المحاسبي.
- بلغت القوة التفسيرية المعدلة (Adjusted R-Squared) للمتغيرات المستقلة حوالي 85%، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 85% من التغير في صافي الربح المحاسبي للبنوك التجارية الاردنية المدرجة في بوسة عمان.
- كانت قيمة إحصائية (Durbin-Watson) (1.96682) وهي قريبة من القيمة المثلى (2)، مما يشير لعدم وجود مشكلة الارتباط المتسلسل في قيم المتغير التابع.
- تشير إحصائية (F-statistic) ومستوى أهميتها (Prob.(F-statistic)) إلى أن النموذج الأول في هذه الدراسة يصلح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

جدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار المشترك لنموذج الدراسة الثاني

$$NI_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{Dep}_{i,t} + \beta_2 \text{Rev}_{i,t} + \beta_3 \text{Loans}_{i,t} + \beta_4 \text{Invest}_{i,t} + \beta_6 \text{TA}_{i,t} + \varepsilon_t$$

Regression Summary			
Dependent Variable: NI			
Method: Pooled EGLS (Cross-section weights)			
Sample: 2012- 2016			
Included observations: 5			
Cross-sections included: 13			
Total pool (balanced) observations: 65			
White diagonal standard errors & covariance (no d.f. correction)			
Coefficients			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	-1.83885	-2.11688	0.03850
DEP	-0.37692	-2.47105	0.01640
REV	0.51903	2.89746	0.00530
LOANS	-1.09214	-3.18225	0.00230
INVEST	16.75195	5.54408	0.00000
TA	2.05607	21.62233	0.00000
Regression Statistics			
R-squared		0.85962	
Adjusted R-squared		0.84585	
S.E. of regression		0.51726	
Durbin-Watson stat		1.96682	
F-statistic		98.230	
Prob.(F-statistic)		0.00000	

وفيما يلي جدول رقم (4) يبين ملخص لنتائج إختبار فرضيات الدراسة وكما يلي:

جدول رقم (4) ملخص لنتائج إختبار فرضيات الدراسة

التسلسل	الفرضية	النتيجة	الأثر
	الفرضيات التي تبحث في أثر الأهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بوصة عمان على معدل العائد على الأصول		
H01	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ (نمو الودائع) على معدل العائد على الاصول.	رفض	الأثر سالب
H02	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ (نمو الإيرادات) على معدل العائد على الاصول.	رفض	الأثر موجب
H03	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ (حجم القروض كنسبة من الأصول) على معدل العائد على الاصول.	رفض	الأثر سالب
H04	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ (الاستثمارات كنسبة من الأصول) على معدل العائد على الاصول.	رفض	الأثر موجب
H05	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لحجم الاصول على معدل العائد على الاصول.	رفض	الأثر سالب
	الفرضيات التي تبحث في أثر الاهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بوصة عمان على صافي الربح المحاسبي		
H06	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ(نمو الودائع) على صافي الربح المحاسبي.	رفض	الأثر سالب
H07	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ (نمو الإيرادات) على صافي الربح المحاسبي.	رفض	الأثر موجب
H08	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ (حجم القروض كنسبة من الأصول) على صافي الربح المحاسبي.	رفض	الأثر سالب
H09	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بوصة عمان والخاصة بـ (الاستثمارات كنسبة من الأصول) على صافي الربح المحاسبي.	رفض	الأثر موجب
H10	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لحجم الاصول على صافي الربح المحاسبي.	رفض	الأثر موجب

المبحث الرابع / نتائج والتوصيات

4-1: النتائج.

هدف هذا البحث لإختبار أثر الأهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان على صافي الربح المحاسبي خلال الفترة 2012-2016.

وقد أشارت النتائج إلى أن البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان استطاعت أن تحافظ على تحقيق ربحية موجبة خلال الفترة (2012 - 2016)، وهو ما يتضح من خلال معدل العائد على الأصول (ROA) وصافي الربح للبنوك، لكن كان هناك تفاوت في الربحية من مصرف لآخر ومن سنة لأخرى. كما أظهرت النتائج قدرة البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان على تحقيق معدلات نمو جيدة في حجم الودائع والإيرادات خلال فترة الدراسة، مع وجود تفاوت واختلاف في المعدلات بين البنوك. وقد شكلت القروض لدى

البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان حوالي 47% من حجم الأصول، فيما بلغت نسبة الاستثمارات 1.6% من اجمالي الأصول، مما يعكس ارتفاع التوظيفات المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان بحيث أنها تشكل حوالي نصف موجوداتها.

أما نتائج تحليل الانحدار لنماذج الدراسة فقد أكدت على وجود أثر مهم إحصائياً لجميع الأهداف المالية للبنوك على معدل العائد على الأصول وعلى صافي الربح للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث كان لنمو الودائع ونسبة القروض وحجم الاصول أثراً سالباً وذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الاصول للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، فيما كان لنمو الإيرادات ونسبة الاستثمارات أثراً موجباً وذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الاصول للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وأكدت النتائج أن نمو الودائع ونسبة القروض أثراً سالباً وذو دلالة إحصائية على صافي الربح المحاسبي، بينما كان لنمو الإيرادات ونسبة الاستثمارات وحجم الاصول أثراً موجباً وذو دلالة إحصائية على صافي الربح المحاسبي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

4-2: التوصيات:

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية يوصي الباحث بما يلي:
1. من المهم أن تعمل البنوك على زيادة استثماراتها في الموجودات المالية، لما لذلك من أثر في تعزيز وتنويع مصادر الدخل للبنوك التجارية، وبما يصب في زيادة إيراداتها وتعظيم ربحيتها.
 2. تعتبر الودائع مصدراً رئيسياً لأموال البنوك، ولكنها بنفس الوقت تتضمن تكاليف تتمثل بالفوائد المدفوعة للمودعين، وبالتالي فإن أي نمو في حجم الودائع لا بد أن يقابله نمو في التوظيفات المالية للبنوك وذلك لغاية المحافظة على هامش الربح المحقق.
 3. من الضروري أن لا يكون توسيع الحصة السوقية للمصرف وزيادة حجم محفظة الإقراض على حساب ربحية المصرف، وبالتالي يمكن للبنوك زيادة مستوى تنافسيتها وجذب عملاء جدد من خلال رفع مستوى جودة الخدمات المقدم وزيادة المزايا غير السعرية الممنوحة للعملاء.
 4. أن تقوم الدراسات القادمة بالبحث في هيكل وتركيب مصادر إيرادات البنوك ومعرفة أسباب ومصادر التذبذب في ربحية البنوك وفي العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

المصادر

المصادر العربية:

1. أبو زعيتر، باسل جبر حسن، 2006، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين 1997-2004"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة.
2. أحمد، رضا صاحب، وقوري، فائق مشعل، 2005، "إدارة المصارف"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
3. البديوي، محمد فتحي، 2011، "إدارة البنوك"، ط1، الجيزة المكتبة الأكاديمية، مصر.
4. الحميري، بشير عباس، 2001، "إدارة المصارف - مدخل وظيفي"، عمان، الأردن.
5. العاني، فيصل نافع، 2010، "تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
6. القرويني، وآخرون، 2011، "إضاعات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد الحادي عشر، دولة الكويت".
7. الشماع، خليل محمد حسن، 2015، "المحاسبة الإدارية في المصارف"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
8. الرشدان، أيمن، 2002، "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.
9. الشمري، صادق راشد، 2008، "إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية"، الطبعة الأولى، بغداد، العراق.
10. أحمد، عبد الوهاب يوسف، 2008، "التمويل وإدارة المؤسسات المالية"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
11. دغيم، أحمد علي، 1989، "اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد"، دار النمر، مصر.
12. حفصي، رشيد، وعبد الوهاب دادن، 2014، "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي AED خلال الفترة 2011/2006"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد السابع، العدد الثاني.
13. كرمه، محمد نور، 2010، "دور التحليل المالي في رفع كفاءة العمل المصرفي واتخاذ قرارات الائتمان والتمويل-دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري"، اطروحة ماجستير غير منشورة، سوريا.
14. جربوع، يوسف محمود، 2001، "نظرية المحاسبة، الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير"، عمان، الوراق للنشر، 2001.
15. عبد الحلیم، وآخرون 2013، "البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار دراسة حالة : مصرف البركة الجزائري - وكالة غرداية -"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
16. عبدالله، خالد أمين، 1995، "إدارة الموجودات والمطلوبات وعلاقتها بالتوريق، اتحاد المصارف العربية".
17. عبد الفتاح، أحمد، 1994، "قرارات لجنة بازل وإدارة الأموال في المصارف"، المصارف العربية، مجلة 14، عدد 16.
18. عميرة، تغريد، (1992)، "كفاءة البنوك التجارية في الأردن من منظور جزئي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
19. سعادة، يوسف مصطفى، و ظاهر أحمد حسن، 2012، "محاسبة المنشآت المالية"، الطبعة الخامسة، طارق للخدمات المكتبية، عمان، الأردن.
20. سويلم، محمد، 1998، "إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، القاهرة.
21. شبيحة، مصطفى رشدي، 1998، "الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
22. محيسن، عبد الحلیم، 1994، "البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: حقائق وارقام"، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان.
23. معجم أبو غزالة للمحاسبة والأعمال، 2010، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

24. منصورى، عبد الكرىم، 2010، "محاولة قىاس كفاءة البنوك التجارىة باىستخدام أسلوب التحلىل التطوىقى للبىانات (DEA) دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجسىتىر، كلية العلوم الإقتصادىة والتسىىر والعلوم التجارىة، جامعة أبى بكر بلقاىد، الجمهورىة الجزائرىة الدىمقراطىة الشعبىة.
25. هندى، منىر، 1996، "إدارة البنوك التجارىة: مدخل اىخاذ القراارات"، الطبعة الثالثة، المكىب العربى الحدىث، الإسكندرىة.
26. البنك المركزى الأردنى، 1998، "التحلىل المالى لأغراض الرقابة المكىبىة"، دورة تدرىبىة لموظفى سلطة النقد.

المصادر الأجنبىة:

1. George H. Hempel. Donald G. Simonson & Alan B Goleman, "Bank Management: Text and Cases", 4th ed., John Wiley and Sons, New York, 1994.
2. Mashhour, Ahmad & Zaatreh, Zakaria,(2008), "A Framework for Evaluating the Effectiveness of Information Systems at Jordan Banks: An Empirical Study", Journal of Internet Banking and Commerce, Vol. 13, No.1: 1-14.
3. Mankiw,2001, Principles of Microeconomics, Second Edition, Harcourt College Polishers, Now York, USA
4. Gujarati, Damodar N, 2004, "Basic Econometrics", Fourth Edition, The McGraw-Hill Companies.
5. Bedi, H.L., Hardikar, V.K., "Practical Banking Advance" 4th ed. Central Electric Press India 1996 P.24.
6. Hempel, George & Simonson, Donald "Bank Management" 5th ed, New York, John Wiley And son's, INC 1999.

المواقع الإلكىرونىة:

1. <https://www.ase.com.jo/ar/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86>
2. <http://www.cbj.gov.jo/>